

جامعة ديالى – كلية التربية  
قسم التاريخ

**حزب العدالة التركي حتى الانقلاب  
العسكري عام 1980  
﴿دراسة تاريخية﴾**

**إعداد**

**م.م. هزير حسن شالوخ**

## المقدمة

سلكت تركيا منذ قيام الجمهورية 1923 منهجاً جديداً في سياستها الداخلية والخارجية ، وهي التوجه الغربي وإتباع سلوك وسياسات الدول الغربية ، إلا إن هذه السياسة شابها نوع من التغير بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً بعد سن قانون تعدد الأحزاب حيث برز الحزب الديمقراطي والذي أخذ يغازل شعور المواطن التركي الديني بالسماح في بناء المساجد وأداء الطقوس الدينية ، إلا إن هذه برزت بشكل أوضح بعد الانقلاب العسكري لعام 1960 ، وتأسيس حزب العدالة التركي والذي يعتبر الوريث الشرعي للحزب الديمقراطي ، أخذ يعلن في برامجه الانتخابية وبشكل علني بناء مسجد في كل قرية ومدينة تركية ودعى إلى إعادة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ، وبذلك لعب دوراً مهماً في سياسته الداخلية والخارجية التركية طيلة عقدين من الزمن .

## المبحث الأول

## التطورات السياسية الداخلية في تركيا وأثرها في ظهور حزب العدالة على المسرح السياسي

شهدت تركيا في 27 مايس 1960 انقلاب عسكري بسبب المنازعات الشديدة بين حزب الشعب الجمهوري الذي كان يقود المعارضة والحزب الديمقراطي الحاكم، وقد تفاقمت الأمور في نيسان 1960 عندما وجه عدنان مندرس رئيس الوزراء أوامره إلى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته وبث روح الاستقرار في البلدة وقد أعتبر الجيش هذه الأوامر بمثابة انتهاك للمبادئ التي أرسى تقاليداً مصطفى كمال أتاتورك بعدم إقحام الجيش في الأمور السياسية<sup>(1)</sup>. ما دفع الأخير باحتلال المؤسسات الحكومية والإذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين في صبحية يوم 27 مايس 1960 والذي استغرق الانقلاب عدة ساعات وبذلك تم نقل السلطة إلى العسكريين ، وتم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والتي تضم الضباط الثمانية والثلاثين ، وبموجب الدستور المؤقت أصبحت هذه اللجنة أعلى سلطة تشريعية في البلاد وأنتخب جمال كورسيل (\*) رئيساً لها<sup>(2)</sup>. وأعلن قادة الانقلاب عن فترة قصيرة تعود بعدها الحياة الدستورية وحددت الفترة بثلاثة شهور فقط ، وبهذا الشأن يقول كورسيل ((أن ثورة 27 مايس 1960 لا يمكن تشبها بثورات دول الشرق الأوسط في حين ترمي تلك الثورات إنشاء النظام الدكتاتوري ، فأن ثورة تركيا نشبت أساساً للحفاظ على النظام الديمقراطي ، وستقوم اللجنة الثورية بتسليم مقاليد الأمور في الدولة إلى الحزب الذي يفوز في انتخابات تشرين الأول 1961 ، إذ ستمنح جميع الأحزاب حرية المشاركة في هذه الانتخابات))<sup>(3)</sup> وفي كانون الثاني افتتحت الجمعية الدستورية وكان مهمتها الرئيسية إقرار قانون انتخابي جديد .

تمكنت هيئة أونار (\*) والمجلس الوطني التأسيس من أعداد دستور جديد وقانون انتخابي جديد يضمنان التمثيل النسبي ، وفي 19 تموز 1961 قدم الدستور إلى الاستفتاء<sup>(4)</sup> ، وحصل على تأييد ضئيل لأن الناس كانوا يشكون في الحكم العسكري وخائفين من عودة نظام الحزب الواحد ، وقد صوت حوالي 40% ضد الدستور في حين أمتنع 17% عن التصويت<sup>(5)</sup> .

إن دستور عام 1961 قد تبني نظام انتخابي جديد ذلك هو ((التمثيل النسبي ذو الحصة

الواحدة)) وهذا النظام يقوم على الأسس التالية<sup>(6)</sup> :-

1. عدم جواز اشتراك الأحزاب السياسية في الانتخابات ما لم تنظم نفسها في ( 15 ) ولاية في الأقل .
2. تخرج الأحزاب التي تخفق في الحصول على نسبة من الأصوات تقل عن 10% .
3. تقسم الأصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الأحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية .

كذلك نص الدستور على عودة النظام الحزبي التعددي في تركيا بعد أن حضر على الحزب الديمقراطي العمل مرة ثانية (7) ، وأصبح جزءاً من التاريخ ، ولكن قاعدته السياسية ظلت أشبه بجائزة تحاول الحصول عليها كافة الأحزاب الديمقراطية الجديدة ، فقد تم تأسيس حزبين من هذا النوع في عام 1961 ، حالما تمت استعادة النشاط السياسي وهما حزب العدالة بزعامة جنرال متقاعد تربطه أواصر حميمة بالهيئة الحاكمة وحزب تركيا الجديدة(8) .

وقد استطاع راغب كموش بالاً (\*) Ragip Gumus pala ، أن يقدم طلب تشكيل حزب في 11 شباط 1961 الذي سمي حزب العدالة ، ولكن لجنة الوحدة الوطنية حاولت عرقلة أقرار هذا الحزب بسبب أن مؤسسيه كانوا من الحزب الديمقراطي ، وبالرغم من محاولات اللجنة من إفشال أبعاد حزب العدالة إلا أن الأخير تأسس بصورة رسمية في شباط 1961 كوريث للحزب الديمقراطي(9) .

## المبحث الثاني

## بدايات النشاط السياسي لحزب العدالة وإعلان برنامجه السياسي حتى انقلاب 1971

بعد أن أعلن رسمياً تأسيس حزب العدالة استعداداً لخوض انتخابات تشرين الأول 1961 وأعلن عن برنامجه السياسي ، فقد أقر مفهوم الاقتصاد المختلط ، إلا أنه كان يعتقد أن الدولة من الممكن أن تركز انتباهها ومساعدتها في مجالات معينة كتعبيد الطرق والجسور والسكك الحديدية والقنوات والسدود ومحطات القوى في كل هذه المجالات من وجهة نظر حزب العدالة تتجاوز إمكانية المشروع الخاص<sup>(10)</sup> ، وأكد على الدولة في مجال التخطيط الاقتصادي أن تكون المشاريع الاقتصادية إجبارية لقطاع الدولة ، والدولة من الممكن أن تأخذ في هذا المجال نصائح رجال الأعمال في المشروع الخاص ، وأكد على تحسين الطرق الزراعية وإن أراضي الفلاحين من الممكن توزيعها على الفلاحين المحرومين<sup>(11)</sup> .

جرت انتخابات المجلس الوطني في 15 تشرين الأول 1961 وأظهرت النتائج نجاحاً واضحاً لحزب العدالة إذ حصل على 185 مقعداً من مجموع 450 مقعداً في المجلس الوطني التركي ، و 70 مقعداً في مجلس الشيوخ من مجموع 150 أي بنسبة 35.4% من مجموع الأصوات<sup>(12)</sup> .

وأظهرت الانتخابات أن أي من الأحزاب المشاركة في الانتخابات لم تحصل على الأكثرية الساحقة في البرلمان ، لذلك ظهرت ولأول مرة في تاريخ تركيا مسألة تشكيل حكومة ائتلافية ، حيث ضمت الحكومة الأولى التي شكلها عصمت انيونو ممثلين عن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري ، وقد أكد البرنامج الحكومي على ضرورة توفير الظروف الملائمة للنهوض بالبلاد ، وعلى صعيد السياسة الخارجية أكد البرنامج على التعاون الوثيق مع حلفي الناتو والسننتو<sup>(13)</sup> . وعلى الرغم من انتقال السلطة إلى المدنيين إلا أن المؤسسة العسكرية كانت لها الهيمنة على الحياة السياسية وذلك بتدخلها الغير مباشر بواسطة مجلس الأمن القومي بتقديمه المشورة إلى السلطة التنفيذية في موضوع الأمن القومي ، وغالباً ما كانت تتعدى المشورة مواضيع خاصة بالأمن القومي إلى مواضيع أخرى مختلفة ، كما أن المجلس أصر في نفس الوقت على حقه بالإشراف على الحياة السياسية بشخص رئيس الجمهورية<sup>(14)</sup> .

إن الحكومة الائتلافية لم تتمكن من تحقيق أي من أهدافها وبقيت مشكلات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنتظر الحل بسبب نشاطات ممثلي حزب العدالة في الحكومة والذين ركزت مطالبهم على ضرورة إعادة الاعتبار لمسؤولي العهد السابق المحكومين ، وكانت مناقشات

المجلس تدور حول هذه المسألة أكثر من أي مسألة أخرى (15) . مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية عام 1962 الأمر الذي أدى إلى قيام المحاولة الانقلابية الفاشلة في 12 شباط 1962 والتي قام بها العقيد طلعت أدمير ، استمرت لمدة 16 ساعة واشترك في هذه المحاولة الأكاديمية العسكرية وأكاديمية الشرطة في أنقرة والوحدات المدرعة ، وقد فشلت بسبب أن جميع الأحزاب السياسية ورئيس الأركان العام والأغلبية الكبيرة من الجيش أصبحوا ضد هذا التمرد ، وقد ترتب على فشل هذه المحاولة أثار سياسية هامة منها .

1. تقوية مركز أنيونو زعيم حزب الشعب .
2. زيادة جرأة حزب العدالة في المطالبة بالعمو العام عن زعماء الحزب الديمقراطي السابق الذين أدينوا في محاكمات يسأدة ، وقد سبب هذا الطلب في خلق أزمة سياسية عنيفة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة ، كان من أثرها انسحاب حزب العدالة من الحكومة (16) ، وبذلك قدم عصمت انيونو استقالته في 31 مايس 1962 وأنحل تحالف حزبي العدالة والشعب الجمهوري الذي دام سبعة أشهر فقط (17) .

كلف جمال كورسيل رئيس الجمهورية عصمت انيونو بتشكيل الحكومة الجديدة ، وقد شكلت بصعوبة بالغة في 25 حزيران 1962 بعد تدمير كثير من قبل الجيش واستمرت لغاية كانون الأول 1963 ، حيث قدمت كل الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني وزراء باستثناء حزب العدالة (18) ، انتقل إلى المعارضة وبدأ يشن حملة شعواء على الحكومة ويطالب بإطلاق سراح المحكومين من عناصر النظام السابق ، وأمام إلحاح حزب العدالة قرر عصمت انيونو إطلاق سراح جلال بايار لأسباب صحية بالرغم من معارضة القوى الطلابية والمتقنين وحتى حزب الشعب الجمهوري ، هذه الخطوة شجعت حزب العدالة على تشديد مطالبته بإطلاق سراح المحكومين والتي اعتبرها بادرة ضعف من الحكومة ، أدى ذلك إلى توتر الأوضاع السياسية في البلاد من جديد (19) .

في ظل هذه الظروف أجريت الانتخابات المحلية في 17 تشرين الثاني 1963 حيث حصل حزب العدالة على 46.3% من أصوات الناخبين ، وقد زادت أصوات حزب العدالة بمعدل 10% قياساً إلى انتخابات عام 1961 بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على 37% من الأصوات (20) . مما أدى إلى استقالة حكومة انيونو الائتلافية .

إن تقدم حزب العدالة في السلوك السياسي الداخلي وخلال فترة قصيرة من تأسيسه يعود إلى مساندي الحزب حيث يتكون هؤلاء من طبقات عالية ومن رجال الأعمال في المجتمع وشرائح الرأي العام المحلي في الريف<sup>(21)</sup> .

بعد مداوات طويلة مع الرئيس جمال كورسيل تشكلت الحكومة الائتلافية الثالثة برئاسة عصمت انيونو بإشراك المستقلين في 25 كانون الأول 1963 وتزامن ذلك مع الأزمة القبرصية التي كانت تهدد باندلاع حرب مع اليونان<sup>(22)</sup> ، وعلى الرغم من أن أنيونو لم يعد يتمتع بأغلبية في المجلس إلا أنه استمر وحصل على استفتاء الثقة في 3 كانون الثاني 1964 لأن بعض أعضاء الأحزاب المعارض ساندوا الحكومة بسبب هذه الأزمة ، ولكن خلال عام 1964 لم تقدم المعارضة أي إسناد للحكومة وكان من المتوقع سقوطها في أي وقت<sup>(23)</sup> . وقد انتقدت حكومة انيونو من قبل حزب العدالة بسبب موقفها من القضية القبرصية<sup>(24)</sup> .

دخل حزب العدالة في مرحلة جديدة بعد وفاة كموش بالا الذي توفي في 5 حزيران 1964 ، وأدت وفاته إلى مشكلة حول قيادة الحزب ، ونتيجة لذلك برز مرشحون كثيرون تنافسوا على قيادة حزب العدالة ، منهم سعيد بلغيچ Said Bilgic وتكين ارابو Tekin Ariburun قائد القوة الجوية السابق ومعاون الرئيس السابق بايار وسليمان ديميريل Suleyman Demirel<sup>(\*)</sup> ، ومنذ بداية شهر تشرين الثاني 1964 بدأ ديميريل المنافس القوي الوحيد لسعيد بلغيچ والظهور في السياسة الداخلية التركية ، وفي الحقيقة أن المؤتمر المحلي الذي عقد في أنقرة طرح اسم ديميريل كمنافس لبلغيچ ، وقد تبني ديميريل شعار حزب العدالة الجديد وسياسة جديدة كما حمل شعار الاستمرارية والوحدة المدنية في حملته لأنتخابيه، عقد المؤتمر العام للحزب اجتماعاته في 27 تشرين الثاني 1964 ، وبعد المناقشة التي تمت بين المرشحين الثلاث انتخب سليمان ديميريل بأغلبية ساحقة حيث صوت إلى جانبه 1072 صوت ضده 522 لسعيد بلغيچ و 139 لتكين ارابو<sup>(25)</sup> .

بعد تزعم ديميريل حزب العدالة انتظر اللحظة ال مناسبة بعد أن أصبح مركزه في الحزب ومع الجنرالات أكثر استقراراً ، وعند بداية عام 1965 كان مستعداً لاستلام السلطة ، وقرر أن يستغل مناقشة الميزانية العامة للدولة في 12 شباط كمناسبة لإجبار أنيونو على الاستقالة<sup>(26)</sup> ، إذ قدم استقالته في 13 شباط 1965 ، وفي 20 شباط وقعت الأحزاب المعارضة (حزب العدالة ، تركيا الجديدة ، الفلاحي الوطني ، الحزب الوطني) وثيقة تعاون حول إقامة حكومة ائتلافية جديدة ، وقد شكلت الحكومة في نفس اليوم برئاسة سعاد خيرى ارغوبلو Suad Hayri Urguplu ، إذ احتل ممثلو حزب العدالة المواقع البارزة في الحكومة الجديدة ، ولم يكن برنامج الحكومة يختلف

عن برامج الحكومات الائتلافية السابقة ولكنه في السياسة الخارجية كانت تعبر عن التوجهات الجديدة التي تؤكد على إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية في إطار الناتو وضرورة تحسين العلاقات مع الأقطار العربية والبلدان الاشتراكية (27) ، ويعد الائتلاف الأخير في قائمة التطورات السياسية الحزبية خلال عقد الستينات (28) .

استعد حزب العدالة لانتخابات تشرين الأول 1965 ، إذ أكد في برنامجه على الحقوق الأساسية للأفراد وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين ، كما ركز الحزب على الاقتصاد المختلط والتأكيد على خطة جديدة في برنامج التنمية فضلاً عن تأكيده على تحقيق العدالة والنمو الاقتصادي ، وجاء في برنامجه ((أن حزينا لا يؤكد ولا يعتمد على طبقة واحدة ، وحزينا يتكون من الفلاحين والمزارعين والعمال والحرفيين وعلى هذا الأساس فإن حزينا يدافع عن حقوق جميع هؤلاء الطبقات)) ، وبهذا الشأن صرح ديميريل قائلاً : ((لم تكن لنا رغبة مقاومة الأيديولوجية والنظام . أن وجهة نظرنا في الاقتصاد تكون تبعاً لتقاليد اليوم)) كما حاول حزب العدالة الخروج عن الاتجاه العلماني للدولة ، وذلك بإعطاء مفهوم حرية العقيدة والدين تفسيراً واسعاً يتعدى الحدود التي وضعها أتاتورك (29) .

وفي هذه الأثناء قرر حزب العدالة تغيير شعاره ، وكان ذلك جديراً بالملاحظة أن الحزب يتخلى عن شعاره الذي ينطوي على معنى رمزي كبير للعقلية الشعبية ، إذ كان على هيئة كتاب مفتوح يحيط به حرفا A.P باللاتينية ، ورغم أن هذين الحرفين كانا اختصاراً لأسم الحزب كما يكتب باللاتينية Partisi Adalet إلا أنهما صارا يرمزان أيضاً إلى كلمتي Peygambe – Anah بالتركية أي ((الله)) و((النبى)) بينما يرمز الكتاب المفتوح إلى القرآن ، وبدلاً من هذا الشعار أتخذ حزب العدالة لنفسه شعاراً ((الحصان الأبيض)) وهو شعار الحزب الديمقراطي السابق ، وكانت حساباتهم في ذلك أن هذا الشعار الجديد سيأتي لهم بأصوات انتخابية أكثر مما كان سيأتي به الرمز الديني ، وفي حملة انتخابات 1965 قامت كل الأحزاب باستغلال الدين باستثناء حزب العمال ، وقد تبنى حزب العدالة شعاراً مقابلاً يقول ((يمين الوسط على الطريق إلى الله)) (30) .

فاز حزب العدالة في انتخابات النواب في تشرين الأول 1965 إذ حصل على 54% من الأصوات أما حزب الشعب الجمهوري فإنه حصل على 29.7% وحصل حزب الأمة على 6% أما حزب تركيا الجديد فقد حصل 3% في حين حصل الحزب القومي الجمهوري على 3.3% بينما حصل المستقلون على أقل من 1% من الأصوات (31) ، هذا أعطى حزب العدالة أمكانية تشكيل حكومة من أعضائه برئاسة سليمان ديميريل ، وعند وصول حزب العدالة إلى السلطة سيطر على المواقع المهمة في الجهاز الحكومي وعمل على تطهيره من العناصر المناوئة وغير الموالية له (32)



. وأعاد الكثير من مؤيدي عدنان مندرس إلى المواقع الأمامية في حزب العدالة ، وكان أكسيل مندرس Aksial Menderes ابن عدنان مندرس أحد مرشحي حزب العدالة الفائزين كما فازت أيضاً نيلوفر بايار Nelover Bayar ابنة جلال بايار (33) .

تضمن برنامج حكومة حزب العدالة قانون للعفو عن زعماء الحزب الديمقراطي وقانون تعديل النظام الانتخابي إلى المجلس الوطني الكبير وقد عارضت الأحزاب المعارضة للحكومة هذه المشاريع لذلك اشتد الصراع بين الأحزاب السياسية في البرلمان (34) .

حصل تصاعد في نمو وتنويع العلاقات الدولية لتركيا بعد وصول حزب العدالة إلى السلطة في تشرين الأول 1965 ، حيث عبرت الحكومة الجديدة عن عدم رغبتها في فصل تركيا عن الكتلة الغربية ، وكان رئيس الوزراء سليمان ديميريل مقتنعاً بأهمية الاستمرار بتطبيق سياسة واقعية تأخذ بنظر الاعتبار تطور الظروف الدولية ، وفي الأيام الأخيرة من عام 1965 بدأ القادة الأتراك يتخوفون من عزلة تركيا على الصعيد الدولي ، ففي كانون الأول 1965 صوتت خمسة بلدان فقط لصالح المشروع التركي الذي عرض في الأمم المتحدة لحل المسألة القبرصية ، كما صوتت سبعة وأربعون دولة ضد تركيا وتغيبت الدول الأوربية الحليفة لتركيا عن التصويت (35) .

وقد وعد سليمان ديميريل في أول تصريح له بأن يسعى لحل مشكلة قبرص ، ومع أن الأكثرية التي يتمتع بها في البرلمان تمنحه السلطة الكافية للخروج بالأزمة من جمودها المزمّن ، إلا إنها تشكل أحد مقاتل حكومة ديميريل ، لأنها تعرضت لنقد المعارضة اليسارية التي يمثلها حزب العمال والمعارضة القومية التي يمثلها حزب الشعب الجمهوري (36) .

لقد تبنى حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل سياسة تقارب مع الدول العربية ، فضلاً عن ظهور جماعات اجتماعية وسياسية جديدة في تركيا أكثر حيوية واهتماماً من الأجيال العلمانية القديمة المؤسسة للجمهورية التركية بمنطقة الشرق الأوسط وبالذات الذي يمكن أن تؤديه تركيا في تطوير علاقاتها بالبلدان العربية (37) ، إذ بدأ قادة حزب العدالة يفصحون عن رغبتهم في تنمية هذه العلاقات ، ففي 2 كانون الثاني 1965 أعرب وزير الخارجية التركي آنذاك فريدون أركن أمام لجنة الشؤون التركية التابعة للبرلمان عن ((ضرورة سعي تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية وتنظيف هذه العلاقات مما علق بها من شوائب)) ، وفي 30 تشرين الثاني 1965 ذكر رئيس الوزراء سليمان ديميريل في حديثه أمام البرلمان ما يلي ((سيكون من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع الأقطار العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي وتطوير التعاون المثمر معها في كافة الميادين)) (38) . وانطلاقاً من هذه الرغبة بدأت الحكومة التركية اتصالاتها مع الحكومات العربية واطلاع المسؤولين العرب على حقيقة النوايا التركية الجديدة وتمهيد الطريق

أمام عودة العلاقات الطبيعية بين الأتراك والعرب<sup>(39)</sup> . وقد زار وفداً تركياً المملكة العربية السعودية في 15 نيسان 1966 حاملاً رسالة من الرئيس التركي جودت صوناي Cevdet Sunay ومن رئيس الوزراء سليمان ديميريل أكد فيها أن الدولة التركية تقف دائماً إلى جانب الأمة العربية في قضاياها العادلة وقال أننا نرغب مساعيكم القيمة الرامية إلى إحلال السلام والأمن في ربوع الشرق الأوسط<sup>(40)</sup> . ويعتبر السياسي والدبلوماسي التركي أحسان صبري جاغلانيلك Ihsan Sbray رائد السياسة التركية الجديدة ، فقد كان وراء الدعوة لتوطيد العلاقات مع العراق إلى أقصى حد ممكن والدول العربية ، وقام عام 1969 بزيارة للعراق وعاد بانطباعات ممتازة عن مجالات التعاون الممكن بناؤها بين تركيا والعراق ، وإحسان صبري من أبرز قادة حزب العدالة<sup>(41)</sup> .

مارست تركيا التوازن بين مصالحها في الدول العربية ومصالحها في الأحلاف العسكرية والسوق الأوروبية المشتركة ، وأخذت تتخلى عن أحلام العودة إلى المنطقة العربية عن طريق المشاريع العسكرية الغربية وفضلت أن تتبع سياسة تركية خاصة بالمصالح التركية وليست امتداداً أو نيابة عن الأحلاف الغربية كما كان بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(42)</sup> . وقد عبر الرأي العام التركي لأول مرة عن ارتياحه للتقارب بين تركيا والدول العربية ، فالجماهير في المدن القرى التي تشكل قواعد حزب العدالة سفقت لسياسة تطوير العلاقات مع العالم العربي والإسلامي<sup>(43)</sup> .

نهج حزب العدالة برنامج الحزب الديمقراطي في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يقول أحمد أحسان كرملي Ahmad Ihsan Krmly النائب الثاني لحزب العدالة ((أن حزب العدالة هو غير مقيد فيما يتعلق ببرنامج في السياسة الخارجية يسير على نهج أتاتورك ويؤمن على تطبيق شعاره ويعني السلم في الداخل والسلم في الخارج))<sup>(44)</sup> . وأكد سليمان ديميريل رئيس الوزراء ((أننا نؤكد السلام مع جيراننا ونريد علاقات أفضل معهم . حيث أننا نؤكد على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والإقليمية))<sup>(45)</sup> .

وجاء في المادة 93 من دستور الحزب ما يلي ((إن دعم علاقاتنا مع الدول الغربية يكون إلا عن طريق الانضمام إلى الأحلاف الغربي كحلفي الأطلسي والمعاهدة المركزية السننو ، إذ أن هذه الأحلاف بالرغم من أنها أحلاف دفاعية إلا أنها تخدم النواحي الاقتصادية والثقافية ، إن البقاء مخلصاً لسياسة الأحلاف الغربية هو من أهداف سياستنا الخارجية))<sup>(46)</sup> .

لقد ازدهر الاقتصاد التركي على عهد سليمان ديميريل ووصل نسبة في التقدم إلى 9% مما أدى إلى انتشار تفاؤل في الدولة<sup>(47)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن حزب العدالة كان يمثل مصالح

البرجوازية الكبيرة وكبار ملاكي الأراضي ، ودعى للسماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار في البلاد (48) ، ونتيجة لذلك فقد أصبح سليمان ديميريل رمزاً للرأسمالية الحديثة وللارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك هوجم من جميع الجهات من قبل اليسار والكماليين الجدد فضلاً عن اليمين المتدين الذي أتهمته بالماسونية (49) ، إذ أن شرائح الرأي العام التركي تنظر إلى الماسونية كنظرتها إلى الشيوعية ، إلا أن ديميريل رد على هذه الاتهامات قائلاً : ((لم أكن ماسونياً حيث ولدت من عائلة لا تجلس على الفطور قبل قراءة القرآن)) (50) .

إن السياسات الاقتصادية التي ارتبطت باسم ديميريل هي تطبيقاً لأحد ادعاءاته في 1965 إذ ادعى أن يريد أن ينشئ دولة ومجتمعاً رأسماليين حديثين ويرغب بدفن الهياكل القديمة التي عفى عليها الزمن لكي يحقق هدفه هذا قال أمام المجلس الوطني ((أن طريق تركيا الحديثة يختلف تماماً عن طريق الرأسمالية في القرن التاسع عشر)) ، وكان الأمر كذلك فعلاً فقد أصبحت المؤسسات الرأسمالية الحديثة والكبيرة والتي كانت لها صفة احتكارية في بعض المناطق هي الهيمنة على امتداد شبه جزيرة الأناضول ، واستفادة مجموعة صغيرة من الرأسماليين من السياسات الاقتصادية الجديدة ولكن الصناعيين والتجار الحرفيين الصغار الذي كانوا منتشرين على امتداد البلد فشلوا في الاستمرار بالمنافسة (51) ، وبدأ ممثلوا الطبقة الوسطى التقليديون في حزب العدالة يوجهون النقد لديميريل لسقوطه في أيدي مصالح أجنبية راح يخدمها بدلاً من تحقيق مصالح شعبه ، كان ديميريل يدرك مشكلة هؤلاء الناس ولكنه لم يقدم لهم أية مساعدة وقدم النصح فقط إذ قال ((يوجد في بلدنا مليون ونصف من الصناعيين والحرفيين وهذا يعني حوالي خمسة أو ستة ملايين شخص هم مكثفون ذاتياً ويتمتعون بالتجربة والخبرة وأصحاب المهارات هم قوة في النظام الديمقراطي ، فصناعي اليوم قد يكون من أصحاب المصانع في الغد)) (52) .

لقد شهد حزب العدالة انقسامات داخلية في بداية عام 1967 وأصبحت معارضة ديميريل داخل الحزب علنية من الناحية الايديولوجية ، وقد قاد هذه المعارضة البرفسور توران Turan والذي أتهم ديميريل الأنزلاق نحو اليسار وعدم نهج السياسة الاقتصادية للحزب ، إذ أن الأخيرة في وجهة نظر توران بدأت نحو المصالح الطبقية أكثر من مصالح جمهور الشعب ، واستمر توران في اتهام ديميريل إلى أن طرد من الحزب في تشرين الأول 1967 (53) .

جرت انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ والنواب في تموز 1968 حيث حصل حزب العدالة على 50% من الأصوات أي تقل بمقدار 6% عن انتخابات عام 1965 ، مع ذلك أعطى القانون الانتخابي الجديد حزب العدالة إمكانية الحصول على 38 مقعداً من 53 مقعداً في مجلس الشيوخ كما شغل أعضاء الحزب المقاعد الخمسة الشاغرة في مجلس النواب (54) .

أما فيما يخص المسألة القبرصية فقد جرت محادثات بين رئيس الوزراء اليوناني ورئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في 11 أيلول 1967 ، بالقرب من الحدود الشمالية للبلدين ، وأعلن أن البلدان يرغبان بتعاون دفاعي وثيق ، وهذا التعاون ضروري للبلدين لمواجهة الأخطار الشيوعية القادمة من الشمال ، وفي هذا الاجتماع أكد الأتراك على مسألة ضمان حماية الأقلية التركية في قبرص ، وفي نهاية الاجتماع يعهدوا بضرورة بذل ومواصلة الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى حل عادل للقضية القبرصية<sup>(55)</sup> . إلا أن هذه الأجواء الودية قد تغيرت بسبب الحادث الخطير الذي وقع في الجزيرة القبرصية ، وهو الصدام العسكري في 15 تشرين الثاني 1967 حيث هاجم الحرس اليوناني القبرصي قرية تركية قبرصية قتل فيها 24 شخص وأحد المهاجمين ، هذا الحادث كان بداية للأزمات الحادة بين الدولتين إذ كان له ردود فعل قوية جداً في تركيا ، إذ أنه في 17 تشرين الثاني 1967 أعطى البرلمان التركي للحكومة صلاحية استعمال القوة خارج الأراضي التركية ، وخرجت مظاهرات في جميع أنحاء تركيا مطالبة بإعلان الحرب ضد اليونان<sup>(56)</sup> . وأندرت حكومة ديميريل اليونان بسحب الجنرال جريفاس Garafas وإخلاء الجزيرة من القوات اليونانية ، وقد دخلت الدبلوماسية الأمريكية في تهدئة الموقف في الجزيرة وتنفيذ المطالب التركية<sup>(57)</sup> .

في تشرين الأول 1969 جرت الانتخابات العامة وحصل حزب العدالة على 256 مقعداً من مجموع 450 مقابل 143 لحزب الشعب الجمهوري وبعبارة أخرى حصل حزب العدالة على 47% من الأصوات مقابل 27% لحزب الشعب الجمهوري ، أما الأحزاب الصغيرة والمستقلة فأنها حصلت على 51 مقعداً تقاسمتها فيما بينها ، وقد جاءت أصوات حزب العدالة من الأرياف والمدن الصغيرة في مقاطعات تركيا الغربية بما فيها المنطقة الواقعة على بحر مرمر وقطاع بحر إيجه كما دعمته بشكل قوي بعض المدن مثل أزمير وبورصة<sup>(59)</sup> . ولكن نصيبه من الأصوات أنخفض بنسبة 6.4% وشجعت هذه النتائج نجم الدين اربكان Necmettin Erbakan بتأسيس حزبه في كانون الثاني 1970<sup>(60)</sup> ، إلا أن ديميريل احتفظ بأغلبية البرلمان ولكن سيطرته على يمين الوسط في السياسة التركية بدأت تضعف ، فقد ظهر في المشهد السياسي البارسلان توركيش Alparslan Turkes كزعيم لحزب العمل الوطني ، بينما أسست مجموعة من المستقلين بقيادة نجم الدين اربكان حزب النظام الوطني الذي يعمل على بعث الإسلام في كانون الثاني 1970 وكلا هاتين المجموعتين بدأتا بالانقطاع من المساندة لحزب العدالة<sup>(61)</sup> .

طلب رئيس الجمهورية جودت صوناي من سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة التي ضمت ممثلي حزب العدالة فقط ، في بداية تشرين الثاني 1969 قدم رئيس الحكومة برنامج حكومته إلى المجلس الوطني الكبير وجاء في البرنامج بأن الحكومة ((تولي اهتماماً كبيراً بالزراعة والصناعة))

وعلى صعيد السياسة الخارجية أكد البرنامج على أن ((حلف شمال الأطلسي يمثل الضمانة الحقيقية لأمن تركيا)) ، وقد أثارت سياسة ديميريل استياء الأحزاب المعارضة التي أخذت توجه الانتقادات إلى الحكومة وأظهرت الخلافات في صفوف الحزب الحاكم حيث صوت 41 نائباً من أعضاء حزب العدالة في البرلمان ضد مشروع ميزانية البلاد للسنة المالية الجديدة (62) ، وحاول المنشقون من حزب العدالة إجبار ديميريل التخلي عن قيادة الحزب ، وقد نجحوا في إقناع المجلس الوطني من مناقشة أسباب الهجوم عليهم من قبل ديميريل إلا إن هذا الطلب رفض من غالبية أعضاء حزب العدالة (63) ، استغلت الأحزاب المعارضة هذا الموقف لرفض الميزانية واضطرت حكومة ديميريل إلى تقديم الاستقالة (64) .

## المبحث الثالث

### حزب العدالة والتطورات الداخلية في تركيا حتى انقلاب 1980

شكل ديميريل الحكومة الجديدة في بداية آذار 1970 والتي لم تشهد أية تغيرات إضافية ، كما واصلت سياسة القمع ضد الحركات الديمقراطية وحاولت سن قوانين تحد من نشاطات النقابات العمالية مما أدى إلى ظهور مقاومة شديدة تزعمها إتحاد النقابات العمالية الثورية في تركيا وكانت مظاهرها واضحة في الاضطرابات العمالية في 15-16 حزيران 1970 ، لمواجهة هذه الحالة قررت الحكومة إعلان الأحكام العرفية لمدة شهر في اسطنبول وأزمير ثم مددت لمدة شهرين وجرت حملة اعتقال واسعة في أوساط العمال والمتقنين والطلاب وشكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين في الاضطرابات العمالية ، ومنعت مجلات وجرائد اليسار من الصدور ، وغرقت البلاد في موجة الاضطرابات وأعمال العنف (65) ، وانتشرت الفوضى في الجامعات وحدث التصادم بين

العناصر المتطرفة واليمينية واليسارية وشهدت السنة 1970-1971 حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين الطلاب والاتحادات المهنية ودعاة الانفصال بين أكراد تركيا ، وقد حالت الصراعات السياسية بين الأحزاب دون نجاح حكومة سليمان ديميريل في الحفاظ على الأمن خاصة بعد أن عمت الفوضى ساحات الجامعات التركية وتحرك الطلبة في مظاهرات صاخبة ضد النفوذ الأمريكي في تركيا وقد كثرت حوادث الاغتيال السياسي واستخدام القنابل لتفجير بعض المنشأة والمؤسسات الحكومية<sup>(66)</sup> .

هذه الانقسامات الحزبية وظهور أحزاب جديدة تعبر في مجموعها عن وجود اتجاهات فكرية جديدة في تركيا وقد بلورتها التآزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت خلال هذه الفترة ، ومع ذلك فأنها لم تشمل سوى الجزء المعتدل لهذه الاتجاهات ، فأن النظام القائم رفض الاعتراف بالتيارات المتطرفة سواء كانت يمينية أو يسارية وبالتالي ظلت هذه الأخيرة خارج الشرعية الديمقراطية البرلمانية ، هذا بالرغم من أن تلك التيارات المتطرفة هي التي قامت أكثر من الأخرى بنقل التآزمات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة السياسية ، أمام هذا التجاهل اضطرت العناصر المتطرفة الاتجاه إلى العنف فانهمكت في إثارة الاضطرابات وهي بذلك تأمل في أن يتدخل الجيش مرة أخرى ليضع حداً للتوازن الجديد ، ولكن الجيش بقي خلال هذه الفترة ملتزماً بنظام الديمقراطية البرلمانية الذي وضعه دستور 1961 ووقف بجانب الحزب الحاكم ((حزب العدالة)) في قمع العناصر المتطرفة<sup>(67)</sup> . إلا أنه في الوقت نفسه لم يرض عن حكومة ديميريل ذات الاتجاه الواحد المنصب على مكافحة النشاط اليساري وفض النظر عن نشاط اليمين المتطرف لأن الجيش كان يرغب في القضاء على الفوضى السياسية وحركات الإرهاب سواء كانت من اليسار أو من اليمين<sup>(68)</sup> .

في ظل هذه الظروف تحركت القوات المسلحة ، إذ وجه رئيس الأركان العامة وقواد ثلاثة مذكرة إلى جود ت صوناي في 12 آذار 1971 إذ دعاه إلى إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة ، واتهموا الحكومة بأنها شجعت للأشفاق والفوضى والانحراف عن مبادئ أتاتورك<sup>(69)</sup> . هذه المذكرة أجبرت سليمان ديميريل على الاستقالة ، وخلفته حكومة فوق حزبية بزعامة نهاد إيريم Nihat Erim وهو عضو بارز في حزب الشعب الجمهوري استقال من الحزب لهذا الغرض<sup>(70)</sup> ، وضمت الوزارة ممثلين من حزب العدالة ( 5 ) وحزب الشعب الجمهوري ( 3 ) وحزب الثقة ( 1 ) ومستقلين (16) ونص البرنامج الذي نشر في نيسان 1971 وعوداً كثيرة بالإصلاحات في حقول الزراعة والتعليم والضرائب ، وقد بدأت بفرض النظام في البلاد إذ لجأت إلى إعلان الأحكام العرفية في إحدى عشرة ولاية وذلك اعتباراً من 27 نيسان 1971 ، وهكذا كانت البلاد تعيش أزمة سياسية

حادة ، وكان السبب لهذه الأزمة رفض القوى المنتفذة في البلاد من إجراء الإصلاحات الموعودة في برنامج الحكومة فقدمت حكومة نهاد إيريم استقالته في 17 نيسان 1972 ، وكلف رئيس الجمهورية فريد ملين Ferit Melen من حزب الثقة الجمهوري بتشكيل الحكومة ، إذ واجهت منذ أيامها الأولى صعوبات اقتصادية وسياسية ، وقد واجه مشروع الإصلاح الزراعي . الذي قدمته الحكومة إلى المجلس الوطني رفضاً قاطعاً من أعضاء حزب العدالة وأعيد إلى الحكومة لإعادة النظر فيه ، وكان تأثير حزب العدالة على حكومة فريد ملين كبير وظهر ذلك في أثناء مناقشة وإقرار الخطة الخمسية الثالثة للتطور الاقتصادي ( 1973-1977 ) إذ نجح حزب العدالة في تقليص حصة القطاع الحكومي وتقديم تنازلات للرأسمال الخاص والأجنبي (71) .

انتهت فترة جودت صوناي رئيس الجمهورية في آذار 1973 ، وبدأ المجلس الوطني الكبير في وضع إجراءات انتخاب رئيس جديد ، وافق حزب العدالة وحزب الثقة القومي وحزب الشعب الجمهوري التوفيق في الترشيح وذلك بانتخاب السناتور فخري كورتورك Fahri Korururk القائد السابق في القوة البحرية ، ولم يكن ينتمي إلى أي حزب سياسي ، وعلى هذا الأساس انتخب رئيساً للجمهورية في 6 نيسان 1973 ، وفي اليوم التالي استقال فريد ملين عن رئاسة الوزارة وحل محله نعيم طالو Naim Talu عضو مجلس الشيوخ المستقل ، وقد شكل الوزارة من حزب العدالة والثقة الجمهوري ، وعلى الرغم من أن حكومة نعيم طالو كانت حكومة مؤقتة إلا أنها قامت بمجموعة من الإصلاحات ، فأدخلت قانون إصلاح الأرض وتوزيع الأراضي إلى 500 ألف فلاح وذلك في حزيران 1973 ومنع الشركات الأجنبية من استخراج الصناعات النفطية (72) .

انسحب الجيش من السلطة في عام 1973 وأجريت الانتخابات النيابية العامة، وكانت نتيجة الانتخابات فوز حزب الشعب الجمهوري بواقع ( 185 ) مقعداً من أصل مقاعد المجلس (450) مقعداً مقابل (149) لحزب العدالة ، وعلى الرغم من فوز حزب الشعب الجمهوري في هذه الانتخابات فإنه لم يتمكن من تشكيل الوزارة بمفرده ، وبعد فترة طويلة من المناقشات والمداخلات بين الأحزاب السياسية تمكن حزب الشعب الجمهوري من الائتلاف مع حزب السلامة الوطني لتشكيل أول وزارة ائتلافية بعد انقلاب 1971 (73) .

تعتبر انتخابات عام 1973 نقطة تحول بالنسبة لسياسة الانتخابات التركية لأنه لم يستطع أي من الحزبين العدالة والشعب الجمهوري الحصول على نسبة أصوات عدد المقاعد في المجلس الوطني كافية من أجل فرض آرائهم وبشكل فردي على الحكومة ، وبالتالي دخلوا في ائتلافات مع أحزاب معارضة أخرى (74) .

إن الحكومات الناشئة من أوضاع كهذه لا يمكن أن تضمن لنفسها سوى الضعف في تنفيذ أهدافها ، وتزداد الآثار السيئة لحكومات الائتلاف وخاصة مثل بلدان كتركيا تعاني من أزمت اقتصادية كبيرة وتغيرات بنيوية ، وذلك بسبب الوضع الذي يعانيه الحزب المهيمن على الائتلاف في البرلمان مما يمنعه من اتخاذ إجراءات حاسمة أو فرض اتجاهات معينة قد تثير الأحزاب الأخرى في الائتلاف في بعض الأحيان ويضيف الخوف الذي يعتري قادة الأحزاب داخل الائتلاف من ذوبان أحزابهم في تيار الحزب المهيمن ، والدليل على ذلك الائتلاف الحكومي الأول حيث أخذ فترة طويلة من المناقشات والمداخلات بين الأحزاب ، وبالرغم من ذلك لم يستمر سوى ثمانية أشهر ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة زعيم حزب الشعب الجمهوري في إجراء انتخابات مبكرة من أجل ضمان أغلبية الأصوات مستفيداً من السلطة والنفوذ القومي للذات كان قد حققها بالأقدام على عملية الإنزال الجوي واحتلال أجزاء من جزيرة قبرص في 20 تموز 1974 ، إلا أن قادة الأحزاب لأخرى التقطوا الدافع المختفي وراء هذا العمل بالإضافة إلى خوفهم الحقيقي من نفوذ زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي بدأ بالبروز على الصعيد الشعبي (75) .

كان للأزمة القبرصية تأثير كبير على السياسة الحزبية ، فالأتراك يعتبرون احتلال 38% من الجزيرة عملية تحرير لمواطنيهم ولا يقبلون بعودة القبارصة الأتراك إلى وضعهم القديم ، من هنا بدأت الأحزاب السياسية الكبيرة في المنافسة فيما بينها وعلى رأسها حزب العدالة على إثارة المشاعر القومية التركية ، وتعهدت هذه الأحزاب بعدم الرضوخ لأي ضغط أجنبي من شأنه أن يؤدي إلى التنازل عن أي شبر من الأرض التي استولت عليها القوات التركية ، أما ديميريل فإنه مضطر للمزيد على بولند أجويد Bulent Eceuit في شأن مصير الأزمة القبرصية وليس باستطاعته التساهل في هذا الموضوع وإلا خسر ثقة الناخبين والقيادة العليا للقوات المسلحة التركية التي ما زالت تمسك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية لتعلقها بمصالح البلاد العليا (76) .

شهدت تركيا خلال الفترة من آذار 1975 ولغاية حزيران 1977 ائتلافاً وزارياً يمينياً سمي (الجبهة الوطنية الأولى) بزعامة حزب العدالة ومشاركة الأحزاب اليمينية الثلاثة السلامة الوطني والحركة القومية والاعتماد الجمهوري (77) ، وقد استمر لأكثر من سنتين تمكن سليمان ديميريل من ضبط وتوجيه أحزاب الائتلاف الذي حضي في 13 نيسان 1975 بثقة البرلمان ، وكان من أسباب استمرار هذا الائتلاف التوافق الأيديولوجي بين أحزاب الجبهة وخاصة في مجال الموقف المضاد للاتجاهات اليسارية ، كما أن الائتلاف حضي بدعم ورضا النخبة السياسية التي تساندها في تركيا الطبقات الاجتماعية التي وجدت أن مصلحتها تقتضي استمراره ، فحزب العدالة تسانده البرجوازية



الصناعية والتجارية الكبيرة أما حزب السلامة الوطني فتسانده البرجوازية ذات الاتجاه الإسلامي وكذلك الحال بالنسبة لحزب الحركة القومي (78) .

أجريت انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الأول 1976 ، حيث زادت أصوات حزب الشعب الجمهوري من 35.4% إلى 43.9% وحقق حزب العدالة نجاحاً حيث زادت نسبته من 30.8% إلى 40.8% وانخفضت نسبة الأحزاب الأخرى بشكل كبير ، أدى نجاح بولند أجويد وسليمان ديميريل في الانتخابات إلى زيادة تماسك ائتلاف الجبهة الوطنية إذ كانت الأحزاب الصغيرة أكثر رغبة مما سبق في تجنب الانتخابات العامة لمعرفة ما بأن ذلك سيؤدي إلى اكتساحها ، ولكن في الوقت الذي أدى فيه هذا الخوف إلى تماسك الائتلاف كان أعضاءه يرفضون التعاون لإيجاد حلول لمشاكل البلد العديدة (79) ، وبحلول كانون الأول 1976 أقتنع ديميريل بوجود إجراء انتخابات عامة حتى لو كان هدفها الوحيد تخليص نفسه من قبضة أحزاب اليمين ، وفي نيسان 1977 صوت حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري على إجراء انتخابات في 5 حزيران على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل حزب السلامة الوطني (80) .

لقد وصلت الأزمات الاقتصادية البطالة والتضخم درجة بات فيها الانفجار وشيك ، كما زاد مستوى العنف السياسي بين الجماعات المتطرفة على صعيد اليسار واليمين إلى درجة التي بات فيها مطلب البحث عن حكومة قوية وفعالة تقوم على حزب يمثل الأغلبية في البرلمان أمراً متفقاً عليه ليس على صوت الشارع الشعبي فقط وإنما حتى بين أوساط الأحزاب السياسية التركية (81) .

جرت الانتخابات في 5 حزيران 1977 وحصل حزب الشعب الجمهوري على 44% من الأصوات ومعنى هذا أن المعارضة المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري بقيت عارضة على الرغم من فوز هذا الحزب بـ (213) مقعداً ، أما حزب العدالة فقد حصل على ( 189 ) مقعداً مقابل ( 171 ) مقعداً في انتخابات 1973 أي أنه حصل على 41% من الأصوات ، وحصل حزب السلامة الوطني على 8% وحزب الحركة القومي 6% ، فتغير تركيب الجبهة الوطنية ، لذلك كلف بولند أجويد بتشكيل الحكومة بعد أن حقق حزبه تفوقاً نسبياً إلا أن الأحزاب اليمينية تمكنت من أن تلحق الهزيمة بهذه الحكومة عندما فشلت في الحصول على اقتراع الثقة في 3 تموز 1977 وتم تكليف سليمان ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافية بزعامة حزب العدالة ومشاركة حزبي السلامة الوطني والحركة القومي ، وقد استمرت هذه الوزارة من 21 تموز 1977 إلى 5 كانون الثاني 1978 (82) .

لم تتمتع حكومة الجبهة الوطنية الثانية بحياة طويلة ، فقد وضعت الانتخابات المحلية في 11 كانون الأول 1977 نهاية لها ، أدى الاستياء في داخل حزب العدالة إلى استقالات كثيرة ، وعندما طلب ديميريل باقتراع الثقة في 21 كانون الأول 1977 هزم بتصويت 12 من المستقلين

ضده وبينوا أنهم صوتوا ضد سليمان ديميريل بسبب أداء حكومته الائتلافية (83) ، وعلى أثرها قدم ديميريل استقالته إلى الرئيس التركي فخري كورتورك والذي كلف بولند أجويد بتشكيل الوزارة في شهر كانون الثاني 1978 بالاتفاق مع المستقلين والحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري ، كما تمكن عبر المساومات من استمالة عشرة نواب من حزب العدالة على تأييده وتعيينهم وزراء (84) . حدثت في شباط 1978 موجة من العنف السياسي في تركيا لم يسبق لها مثيل ، فأعلنت حالة الطوارئ وحضرت الحكومة مواكب الاحتفال بعيد العمال العالمي في أول أيار 1978 (85) . وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الأول 1979 استطاع حزب العدالة في الحصول على أغلبية واضحة في المجلس الوطني الكبير إذ حصل على 260 مقعداً ، أما حزب الشعب الجمهوري فإنه حصل على 271 مقعداً ، إلا أن أجويد تولى عن مسؤولية تشكيل الحكومة ، ونتيجة لذلك فقد قام حزب العدالة بتشكيل الحكومة ، حيث قدم برنامج حكومته إلى مجلس الشيوخ في 19 تشرين الأول 1979 مع المساندة الخارجية من حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي (86) . وأعلن ديميريل عن نية حكومته القضاء على الإرهاب والتضخم النقدي لكنه لم يتمكن من تنفيذ وعوده تلك ، فأعمال العنف ازدادت حدة حتى بلغ معدلها ثلاثين قتيلاً في اليوم الواحد ، أما التضخم النقدي فقد ارتفع أضعافاً مضاعفة وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بشكل جنوني كما ارتفعت نسبة البطالة في تركيا (87) . ويذكر أن حكومة ديميريل 1979-1980 كانت أول حكومة تركية تستند إلى أقلية في البرلمان التركي نتيجة لعدم تمتع أي حزب بأكثرية واضحة في البرلمان ، وقد أدى هذا الوضع إلى شلل الحكومة والبرلمان معاً إذ جمدت العديد من القرارات المتعلقة بمسائل مثل انتخاب رئيس الجمهورية جديد للبلاد وقانون جديد للضرائب ومكافحة الإرهاب (88) .

دخلت تركيا في نهاية عام 1979 وبداية 1980 موجة من التوتر والعنف والأعمال الإرهابية ، عند ذلك وجه الجنرال كنعان ايفرين رئيس الأركان العام إنذاراً في مطلع عام 1980 إلى زعماء الأحزاب السياسية هددهم بأن الجيش سيستولي على السلطة إذا بقي الصراع والتناحر بينهم ، وتضمن الإنذار كذلك المطالبة بإجراء إصلاحات في البلاد وإقامة حكومة وحدة وطنية للقضاء على الإرهاب والفوضى ، وقد واقف ديميريل على المبادئ الأساسية التي تضمنها الإنذار ، إلا أن الخلافات بين أجويد وديميريل اتسعت وحدثت اضطرابات عمالية وفلاحية في مناطق مختلفة من البلاد ، وجاءت أحداث قونية لتدفع العسكريين للعمل الجدي وتنفيذ الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 ووضعت نهاية للمأزق السياسي مما أراح معظم سكان تركيا (89) .

## الاستنتاجات

1. لقد أعطى حزب العدالة للشعب التركي صورة مختلفة عن الصورة العلمانية التي مارسها مصطفى كمال أتاتورك تدعوا إلى حرية العقيدة وممارسة الطقوس الدينية .
2. كان لسليمان ديميريل دور كبير في نجاح حزب العدالة من خلال الأسلوب العملي الواثق وحسن التنظيم هذا من جانب ، ومن جانب آخر تبنى حزب العدالة شعار الحزب الديمقراطي المحضور سياسياً وأعتبر الوريث الشرعي له ، مما أكسبه جمهور واسع كان يساند الحزب الديمقراطي ساعده في الفوز بانتخابات عام 1961 وما تلاها .
3. إن المشكلة القبرصية كانت من العوامل التي دفعت حزب العدالة على تشجيع الحكومة التركية للتوجه نحو الدول العربية للحصول على دعمها بشأن القضية القبرصية وما يمكن أن تقدمه من مساعدات مالية لها ، وذلك للمواقف السلبية التي اتخذتها الولايات المتحدة ودول منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه تركيا في السبعينات .
4. إن التحالفات التي دخل فيها حزب العدالة نهاية السبعينات مع الأحزاب الأخرى أثرت على عمل الحزب ودوره لأنها كانت أحزاب متطرفة وبالتالي زادت الأوضاع سوءا وشكلت نقبضاً للمبادئ الأتاتورية مما شجع الجيش على الانقلاب .

## الهوامش

- 1 - أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1975 ، ص 142 .
- \* - وقع الاختيار على الجنرال جمال غورسيل 1895-1966 كرئيس للهيئة إضافة إلى رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة ، وذلك لشخصية المحبوبة وقلة مطامحه الشخصية ، ولأنه كان يقف خارج الفئات المتنازعة ، وهو من الجنرالات المعتدلين هدفهم إعادة السلطة للمدنيين وساندوا مقترحات هيئة أونار من أجل تحقيق الليبرالية والديمقراطية في تركيا. فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي ، بيت الحكمة ، المطبعة العربية ، بغداد ، 2000 ، ص 287 .
- 2 - النرتوران ، الجيش في السياسة التركية ، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية ، السنة الثالثة ، العدد 13 ، كانون الثاني 1998 ، ص 13 .
- 3 - النعيمي ، المصدر السابق ، ص 151-152 .
- \* - هيئة أونار ، وهي التي شكلتها هيئة الوحدة الوطنية مهمتها إعداد دستور جديد ، وشكلت هذه الهيئة برئاسة البرفسور صديق سامي أونار رئيس جامعة اسطنبول ومجموعة من الأكاديميين ، وكان هذا القرار باستخدام المثقفين قد غير كلياً طبيعة انقلاب 27 مايس وحولها من مجرد انقلاب إلى ثورة دستورية . فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 285 .

4 -رعد عبد الجليل ، سياسة الحكم في تركيا 1950-1980 ، مجلة الشؤون التركية ، نشرة فصلية يصدرها معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية الجامعة المستنصرية ، العدد 6 ، 1986 ، ص 16 .

5 -فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 290 .

6 -وصال العزاوي ، الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والإشكالية السياسية ، مجلة أم المعارك ، العدد 11 ، 1997 ، ص 149 .

7 -رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 17 .

8 -فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 207 .

\*- كموش بالا ، كان قائد الجيش الثالث قبل وقوع الانقلاب 27 مايس 1960 ، وقد انتشرت دعاية مفادها أنه عارض الانقلاب وقد نقل ولائه إلى الجنرال مندن أوغلو في أنقرة قبل ساعة من وقوع الانقلاب ، اختير في آب عضواً في برنامج تجديد القوات المسلحة ، وعين رئيساً لهيئة الأركان في 3 حزيران 1960 ، واحيل على التقاعد في آب 1960 . أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980 ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص 175 .

9 -المصدر نفسه ، ص ص 176 ، 177 .

10 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 177 .

11 - المصدر نفسه ، ص 178 ، 179 .

12 - المصدر نفسه ، ص 179 .

13 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 52 .

14 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 181 .

15 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 53 .

16 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ص 182 ، 183 .

17 - رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 17 .

18 - فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 308 .

- 19 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 55 .  
 20 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 184 .  
 21 - المصدر نفسه ، ص ص 184 ، 185 .  
 22 - رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 17 .  
 23 - فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 309 ؛ رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 17 .  
 24 - النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص 183 .

\*- يمثل سليمان ديميريل ( 1924 - ) السياسي التركي الجديد الذي صعد إلى القمة لأن قمة قيادة الحزب الديمقراطي قد أبعدت عن السياسة ، وهذا خلق فراغاً سياسياً أمتص الناس الذين كانوا خارج السياسة ، كان مهندساً في الدائرة العامة لأعمال المياه . وكان ينظر إليه داخل الحزب كتقني مناسب للتعامل مع العالم الحديث إلا أنه كان يفتقد إلى الأساس السياسي في سبارطة مسقط رأسه ، فقد كان يعتبر ضعيفاً من الناحية السياسية وغير قادر على السيطرة على الحزب ، إضافة لذلك فإن خلفيته القروية جعلته محبوباً من قبل المواطن التركي البسيط وخاصة المهاجر الذي استقر في مدن الأكواخ المتاخمة لكل المدن الكبرى والذي كان ينتسبه بديميريل ((كرجل عصامي)). فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص ص 311 ، 312 .

- 25 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 186 ؛ فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص 310 .  
 26 - فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص ص 309 ، 310 .  
 27 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 55 .  
 28 - رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 18 .  
 29 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ص 190 ، 191 .  
 30 - فيروز أحمد ، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة ، في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، د.ت ، ص 137 ، 138 .

- 31 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ص192 ، 193 .
- 32 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص55 .
- 33 - مجلة الأسبوع العربي ، العدد 332 ، 18 تشرين الأول 1965 ، ص18.
- 34 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص55 .
- 35 - تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط ، ترجمة غازي فيصل ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الدراسات المترجمة ، بغداد 1985 ، ص6 .
- 36 - مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، دراسة عن الأزمة القبرصية ، د.ت ، بغداد ، ص17 .
- 37 - جلال معوض ، العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى الثمانينات ، مجلة شؤون عربية ، العدد88 ، 1996 .
- 38 - كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 12 ، العدد 44 ، نيسان 1976 ، ص148 .
- 39 - عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص76 .
- 40 - هزير حسن شالوخ ، تطور العلاقات السعودية - التركية 1964-1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، 2004 ، ص33 .
- 41 - محمود علي الداود ، تركيا والخليج العربي ، مجلة المنار ، العدد 13-14 ، 1984 ، ص22 .
- 42 - محمود علي الداود ، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، السنة الخامسة 1982 ، ص67 .
- 43 - تركيا والدول العربية ، المصدر السابق ، ص6 .
- 44 - النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص84 .
- 45 - زياد عزيز حميد ، السياسة الخارجية التركية 1973-1983 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، شباط 1989 ، ص153 .
- 46 - النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص85 .
- 47 - المصدر نفسه ، ص86 .

- 48 - المصدر نفسه ، ص 96 .
- 49 - فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ص 320 .
- 50 - النعيمي ، ظاهر التعدد الحزبي ، ص 187 .
- 51 - فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ص 321 .
- 52 - المصدر نفسه ، ص ص 322 ، 323 .
- 53 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 196 .
- 54 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، ص 56 .
- 55 - الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، السياسة الدولية ، العدد 38 ، تشرين الأول 1974 ، ص 83 .
- 56 - مركز البحوث والمعلومات ، المصدر السابق ، ص ص 18 ، 19 .
- 57 - النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص 185 .
- 58 - كريم حمزة وأدهام محمود الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، 2000 ، بغداد ، ص ص 41 ، 42 .
- 59 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 197 .
- 60 - فيروز أحمد ، صنع تركيا ، ص 324 .
- 61 - أندرو فنكل وآخرون ، تركيا المجتمع والدولة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 82 .
- 62 - إبراهيم خليل أحمد ، تركيا المعاصرة ، ص 58 .
- 63 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 200 .
- 64 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، ص 58 .
- 65 - الصدر نفسه ، ص ص 59 ، 60 .
- 66 - إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الموصل ، 1992 ، ص 196 .
- 67 - نبيه الأصفهاني ، السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 52 ، 1970 ، ص ص 97 ، 98 .
- 68 - إبراهيم الداوقني ، أرشيف مركز الدراسات التركية ، مركز الدراسات التركية ، ملف رقم 39 ، ص 53 .
- 69 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 203 .



\*- نهاد إبريم ( 1912-1980) خلى عن تخصصه في القانون الدستوري والدولي لصالح السياسة عندما أنضم إلى حزب الشعب الجمهوري في 1946 وأنتخب نائباً في البرلمان في نفس السنة وأصبح عضواً بارزاً في الحزب . لكن بسبب طموحه تقرب من الديمقراطيين بعد أن فقد مقعده في انتخابات 1950 وعمل مستشاراً في قضية قبرص ، وفي 1961 انتخب من قبل الأحزاب الديمقراطية الجديدة لزعامة الائتلاف بدلاً من أنيونو ، وفي السنوات العشر التالية أبعده عن السياسة وكرس جهوده للمجلس الأوربي ، كان تعيينه رئيساً للوزراء أعلى منصب في حياته السياسية ، أغتيل في 19 تموز 1980 ، فيروز أحمد ، صنع تركيا ، ص ص 334 ، 335 .

- 70 - أندرو فنكل ، المصدر السابق ، ص 83 .
- 71 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، ص ص 61 ، 62 .
- 72 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص ص 208 ، 209 .
- 73 - طلال يونس الجليلي ، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، مركز دراسات العالم الثالث ، ص 66 .
- 74 - رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، رقم 12 ، بغداد ، 1984 ، ص 18 .
- 75 - المصدر نفسه ، ص 19 .
- 76 - النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1981 ، ص 235 .
- 77 - طلال يونس ، المصدر السابق ، ص 67 .
- 78 - إبراهيم خليل و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 298 .
- 79 - فيروز أحمد ، صنع تركيا ، ص ص 374 ، 375 .
- 80 - المصدر نفسه ، ص 378 .
- 81 - رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا ، ص 21 .
- 82 - إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 300 .
- 83 - فيروز أحمد ، صنع تركيا ، ص 383 .
- 84 - طلال يونس ، المصدر السابق ، ص ص 68 ، 69 .
- 85 - إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 301 .

- 86 - النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ، ص 211 .  
 87 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 67 .  
 88 - النشرة الاستراتيجية ، العدد 7 ، 25 أيلول 1980 ، ص 4 .  
 89 - إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص 68 ، 69 .

## المصادر

### أولاً : الرسائل والأطاريح :-

1. زياد عزيز حميد ، السياسة الخارجية التركية 1973-1983 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، شباط 1989 .
2. طلال يونس الجليلي ، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، مركز دراسات العالم الثالث .
3. هزبر حسن شالوخ ، تطور العلاقات السعودية - التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، مايس 2004 .

### ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :-

1. إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، 1988 .
2. إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحدث والمعاصر ، جامعة الموصل ، 1992 .

3. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحربية للطباعة ، بغداد ، 1975 .
4. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980 ، جامعة بغداد ، 1989 .
5. أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، 1981 .
6. أندرو قنكل وآخرون ، المجتمع والدولة في تركيا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
7. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة السياسية ، بيروت ، ط 1 ، 2000 .
8. فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدى حميد الدوري ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، المطبعة العربية ، بغداد ، 2000 .
9. فيروز أحمد ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، د.ت .
10. كريم محمد حمزة وأدهام محمود الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .

### ثالثاً : البحوث والدراسات :-

- 1 -التر توران ، الجيش والسياسة التركية ، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية ، السنة الثالثة ، العدد 13 ، كانون الثاني 1998 .
- 2 -الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، السياسة الدولية ، العدد 38 ، تشرين الأول 1974 .
- 3 -النشرة الاستراتيجية ، العدد7 ، 25 أيلول 1980 .
- 4 -جلال معوض ، العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى الثمانينات ، مجلة شؤون عربية ، العدد88 ، 1996 .
- 5 -تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط ، ترجمة غازي فيصل ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الدراسات المترجمة ، بغداد ، 1985 .
- 6 -رعد عبد الجليل ، سياسة الحكم في تركيا 1950-1980 ، مجلة شؤون تركية ، العدد6 ، 1986 .

- 7 -رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، رقم 12 ، بغداد ، 1984 .
- 8 -كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 12 ، العدد44 ، نيسان 1976 .
- 9 -محمود علي الداود ، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد45 ، السنة الخامسة ، 1982 .
- 10 محمود علي الداود ، تركيا والخليج العربي ، مجلة المنار ، العدد13-14 ، 1984 .
- 11 مجلة الأسبوع العربي ، العدد332 ، 18 تشرين الأول 1965 .
- 12 مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، دراسة في الأزمة القبرصية ، د.ت ، بغداد .
- 13 نبيه الأصفهاني ، السياسة الخارجية التركية ، السياسة الدولية ، العدد 52 ، 1970 .
- 14 وصال العزاوي ، الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والإشكالية السياسية ، مجلة أم المتعارك ، العدد11 ، 1997 .